

جواب حكومي عدد 354 - العدل

نوع الوثيقة	جواب حكومي
تاريخ الوثيقة	2019-02-12
عدد السؤال	354
الوزارة أو الجهة المعنية	العدل
الحكومة	حكومة يوسف الشاهد
الرئاسة	رئاسة الباجي قائد السبسي
الفترة النيابية	مجلس نواب الشعب 2014-2019
حالة التحقق	جاهز للمراجعة الخاصة
عدد الصور المصدرية	1

هاشطات الصور المصدرية

1. c0362df72189aa7cf1cf4c1a3b18c84c581a966eae9be3495ac94f9b0d6d1a90



الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

الديوان

م. د.

28 فيفري 2019

من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : الإجابة على الأسئلة الكتابية للنائبين السيدين ياسين العياري وفيصل التبيني.
المرجع : مكتوبكم عدد 354 المؤرخ في 2019/02/12.



وبعد، نتشرف بإفادتكم بإجابتنا عن الأسئلة الواردة علينا بموجب مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه :

أ - عن سؤال النائب المحترم السيد ياسين العياري :

وبعد، تبعا لسؤال السيد النائب المحترم حول توضيح وضعيّة السيارة نوع PORSCHE PANAMERA ذات الترقيم المنجمي عدد 9891 تونس 149 التي تم حجزها من طرف مصالح الديوانة والتي اشتراها العارض السيد عبد الوهاب بن محمد سعد الله بموجب عقد مؤرخ في 2012/09/01 وتم نقل الملكية لفائدته دون تسجيل أي اعتراض من طرف الإدارة المختصة وأنه بالبحث عن أسباب حجز السيارة وقعت إفادته بأن الإشكالية تخص موضوع « FCR » والحال أنه اشتراها من مواطن تونسي وهي ذات رقم منجمي تونسي وليست له علاقة بعملية التوريد كما تم إعلامه بأن الملف أحيل إلى " لجنة المصادرة " أفيدكم أن تعهد لجنة المصادرة بالموضوع كان منطلقه إحالة الملف الخاص بالسيارة المعنية من إدارة النزاعات والتتبعات الديوانية وطلب إبداء رأي اللجنة حول مدى انطباق أحكام المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011 عليها لشبهة رجوعها بالملكية لأحد الأشخاص المشمولين بأحكام المرسوم المذكور (معز الطرابلسي الوارد إسمه تحت عدد 63 بالقائمة الملحقة بمرسوم المصادرة).

وتبين بمراجعة المحاضر المعدة من قبل إدارة الأبحاث الديوانية ومن ملف القضية العدلية المرفوعة من قبل مصالح الديوانة (باعتبار أن المكلف العام بنزاعات الدولة غير مختص في المادة الجبائية لتمثيل مصالح الديوانة لدى القضاء) تعلق الموضوع بجنحة ديوانية (التوريد بدون إعلام لبضاعة محجرة (سيارة) الناتج عن التصريح المغلوط في المرسل إليه الحقيقي بغرض الانتفاع بنظام جبائي امتيازي والمشاركة في ذلك وخلاص عمليات تجارية بطريقة غير قانونية).